

النظرة المسيحية لمسألة تنظيم الأسرة

المطران غريغوار حداد

محاضرة أُلقيت في صيدا بتاريخ 31 تموز 1977

مقدمة

الدين وموقفه من تنظيم الأسرة، حلقة مهمة في اتخاذ القرار من قبل الزوجين نظراً لأن مجتمعاتنا المؤمنة لا تزال مشدودة في قرارها إلى موقف الدين، ولقد وعى الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية، عبر إقليمه، إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو الذي يشمل في عمله منطقة جغرافية هامة من العالم ترسخت في جذورها الأديان والايمان، هذه الحقيقة، فسعى إلى تقديم موقف الدين الواعي والناصح والصحيح ليقف عليه كل من أحب أن يكون قراره في مسألة تنظيم الأسرة مستنداً إلى هذا الموقف، فكان مؤتمر الاسلام وتنظيم الأسرة في الرباط، حلقة أساسية على هذا الطريق، وكان من الطبيعي أن الكثرة من شعوب هذه المنطقة الجغرافية للإقليم والممتدة من المغرب شمالاً حتى أفغانستان شرقاً هي شعوب إسلامية، ان يبدأ أولاً بمعرفة موقف الدين الإسلامي الذي صدر في مجلدين ومن ثم في كتيب يوزعون بشكل موسّع جداً.. واستباقاً لمؤتمر آخر يوضح أبعاد موقف الدين المسيحي ومرتكزاته في إطار موضوع تنظيم الأسرة. يسعد جمعية تنظيم الأسرة في لبنان أن تنشر هذه المحاضرة القيمة لسيادة المطران غريغوار حداد، مطران الطائفة الكاثوليكية في بيروت، فقد حوت دراسة قيمة للنظرة المسيحية من مسألة الإنجاب، من منطلقات واعية لقرار المجمع الفاتيكاني ولحقيقة الدين المسيحي. أمله أن تكون بذلك قد استطاعت تأدية خدمة للمؤمنين والمؤمنات ومساعدتهم في اتخاذ قرارهم المسؤول في إطار تخطيط الإنجاب.

بيروت آذار 1977

جمعية تنظيم الأسرة في لبنان

النظرة المسيحية لمسألة تنظيم الأسرة

مقدمة

"تنظيم الأسرة" تيار يتوسّع في العالم يوماً بعد يوم فيبلغ بلدانا وأوساطاً كانت مغلقة دونه ويتعمق يوماً بعد يوم من حيث مبادئه وأصوله وأهدافه ومنهجيته، ويتطور من ثم، حتى في اسمه. فبعد أن كان "تحديداً للنسل" أي عملاً سلبياً فقط لجانب من جوانب الأسرة وهي الايلاء، أصبح تنظيمياً أي عملاً إيجابياً ذا أبعاد هامة جداً، يطال "الأسرة" كلها من قبل أن تتكوّن "نواتها الزوجية" إلى ما بعد تكوينها، وفي العلاقة الزوجية ذاتها، تتجاوز الزوجين إلى قرار الايلاء وعدد الأولاد، وتربيتهم...

المطلوب منّي أن أقدم "النظرة المسيحية" لمسألة تنظيم الأسرة.

وأول أسئلة تُطرح هي: هل هناك نظرة مسيحية لتنظيم الأسرة؟ وهل للمسيحية أن يكون

لديها نظرة في مثل هذه الأمور الإنسانية وهل النظرة موحدة؟ وهل تطوّرت؟

هل للمسيحية نظرة ونظرة موحدة؟

وأول جواب هو أن من يتحرى عن الموضوع يجد بسرعة أنّ المسيحية منذ قديم العصور اهتمت بالأسرة، وبعلاقة الرجل والمرأة، وعلاقتها الجنسية بالذات، وبخصبها، وجواز منع الحمل، وتحديد النسل، والاجهاض، إلى ما هنالك من الأمور المتعلقة بها. وقد اختلفت هذه النظرة بحسب الكنائس: الغربية والشرقية، القديمة والحديثة. فمنها التي أعطت المبادئ العامة جدًّا ومنها التي دخلت في التفاصيل، منها التي كانت قاسية ومنها التي تساهلت في بعض الأمور.

ومما يجدر القول أنّ الكتب المقدسة المسيحية لا تنصّ على شيء في الموضوع ذاته. وإن المبادئ والتوجيهات التي أصدرتها و لا تزال تصدرها الكنائس من خلال المسؤولين الرسميين عنها، ليست إلا "اجتهادات" تطبيقية لبعض المبادئ الأخلاقية العامة الموجودة في العهدين القديم والجديد.

والكنيسة التي فصلت التشريعات أكثر من غيرها في حقل الزواج والأسرة وغيرها من حقول "الأحوال الشخصية" هي الكنيسة الكاثوليكية، التي أنتمي إليها، وأتكلم خاصة عنها لأني أعرف تشريعاتها أكثر من غيرها. وكان آخر تطوّر للكنيسة الكاثوليكية في حقل الأسرة من خلال "المجمع الفاتيكاني الثاني" بدورته الأخيرة، سنة 1965 وقد اشتركت فيها، حدثت فيها مشادات كبرى بين المحافظين والتقدميين من الأساقفة، كانت "الغلبة" للتقدميين، في هذا الحقل كفي الحقول الأخرى.

هل للكنيسة أن يكون لديها نظرة؟

السؤال الذي يطرحه اليوم كثيرون من المسيحيين "الجزريين" هو: هل للكنيسة أن يكون لديها نظرة، وموقف وتنظيم، وتشريع في شؤون الأسرة، والشؤون الاقتصادية والسياسية، وسائر الأمور الاجتماعية أو المجتمعية؟ ويجيبون أنّ الكنيسة: كان لها في الزمان الماضي دور كبير في الشؤون المجتمعية والسياسية والاقتصادية لسببين:

- أولاً لأنّ المجتمع المدني لم يكن بعد قد تطوّر كفاية، ولم يكن قد أخذت الدولة مسؤولياتها الكاملة، والشاملة لكلّ هذه الشؤون.
 - وثانياً لأنّ أكثر الناس كانوا أميين وغير قادرين أن يتخذوا مواقف شخصية عن وعي ومسؤولية فكانت الكنيسة تدخل في تفاصيل القوانين والأنظمة، لتحلّ محلّ الدولة الغائبة عن مسؤولياتها التشريعية، ومحلّ الإنسان غير الراشد وغير القادر أن يطبّق المبادئ العامة على ذاته.
- وصارت الكنيسة، كلما توسّعت الدولة وأجهزتها بوضع التشريعات العامة والتفصيلية، كلما قلّصت دورها برضاها أحياناً ورغماً عنها أحياناً أخرى.
- كما صارت الكنيسة تثق أكثر فأكثر بإمكانية الإنسان على تطبيق المبادئ العامة في حياته الشخصية والعائلية والمجتمعية. فأخذت "تفسّح" شيئاً فشيئاً من تفاصيل قوانينها وأنظمتها وتترك لكلّ فرد مسؤولية تحليل وضعه الخاص وإقرار ما عليه في ذلك الوضع ليكون منسجماً مع مبادئ المسيح العامة.

من ذلك الصيام مثلاً، فقد كانت الكنيسة تشدّد على صيام أربعين يوماً قبل عيد الفصح، ووصلت اليوم إلى القول: يكفي اليوم الأوّل ويوم "الجمعة العظيمة"، أمّا باقي أيام الصيام فعلى كلّ إنسان أن يجد ما يحقّق له صياماً حقيقياً لا شكلياً، أي زمناً يكتف فيه إماتة بعض أهوائه حتّى البريئة منها، وزمناً يشعر فيه مع الجائعين والمحتاجين وزمناً يوقر ما فيه ما يمكنه للإسهام في حلّ مشكلة البعض منهم. ومن ذلك حياة الأسرة والعلاقة الزوجية وكلّ ما يتصل بتنظيم الأسرة.

وهذا التطوير في الدين أليس تبديلاً في الدين؟

الكثيرون من المسيحيين التقليديين يخافون من هذا الاتجاه الذي اتخذته الكنيسة، ويريدون تجميدها نهائياً على القوانين والأنظمة التي تعلموها في حداثةهم، ظلّاً منهم أنّها جميعها من جوهر الدين والايمان، وأنّ كلّ تعديل هو حكم على انّ الشرائع المعدّلة كانت مُخاطئة أو ناقصة، وأنّ ذلك يعني أنّ دينهم كان على خطأ، وان في التعديل خيانة. أمّا الراسخون في الإيمان الحقيقي فيعلمون أنّ جوهر الدين المسيحي نواة صغيرة لا تبديل فيها، هي الإيمان الواحد بالله الواحد الأحد، الحي في ذاته بالمحبّة بين "أقانيمه الثلاثة" فلا تحدث فيه تعدّدية ولا شركاء، والإيمان بابن الله أصبح ابن الإنسان، والإيمان بالإنسان أصبح متحدّاً اتحاداً كيانياً بابن الله. وان كلّ ما سوى ذلك نسبيّ ازاء هذه النواة الجوهرية. وان الإنسان يتطوّر وينضج، والمجتمعات التي يعيش فيها تتطوّر وتصبح أكثر قدرة على الحياة بحسب القيم الروحية الإنسانية التي تنبثق من هذه النواة الجوهرية. وان في كلّ تجميد للشرائع الشخصية والمجتمعية وللأخلاقيات وللتعبير عن العقائد والعبادات، أي في عدم التعديل، خيانة للإنسان الحالي والمجتمع الحالي، خيانة تحاول التبرّر باسم السالف والمجتمع السالف. وانّ التبدل، في كلّ ما سوى الجوهر، هو من مستلزمات الإيمان الحقيقي الحي، المجدّد لكلّ النظرات والمواقف والتشريعات.

النظرة المسيحية

النظرة الماضية لأهداف الزواج

ولنأت الآن إلى موضوعنا ذاته ولنسأل ما كانت نظرة الكنيسة لأهداف الزواج. كانت الكنيسة تعلم أنّ هدف الزواج الأوّل هو ايلاد البنين، وان كلّ ما يقوم به الرجل والمرأة ضدّ هذا الهدف هو ضدّ شريعة الكنيسة والمسيح. وانّ الهدف الثاني هو إطفاء الرغبة الجنسيّة وتمكين الحياة المشتركة بين الزوجين ولكّنها ما كانت تشدّد على هذا الأمر ولا كانت تعطيه القيمة التي يستحقّها. وبسبب التشديد على الهدف الأوّل تعدّدت الأنظمة المفصّلة له:
- فالإجهاض خطيئة كبرى، لأنّه يمنع الولادة.
- وعدم إكمال العمل الزوجي مع هدر الزرع خطيئة كبرى، لأنّه يمنع تكوين الولد.

- واستعمال الوسائل المانعة للحبل خطيئة كبرى إلا إذا كانت الوسائل "طبيعية" أي الإعتدال على أيام الخصب وعدم الخصب لدى المرأة.
- وعدم إيلاج جميع الأولاد الممكن إيلاجهم أمر مكروه لأنه لا يتمّ خلال كلّ مدّة الزواج ذلك الهدف الأوّل.
- والاقتصار على الهدف الثاني دون الأوّل هو الأخذ من الزواج باللذة والمتعة دون الواجب والمسؤوليّة.

وكانت تحصل، قبل المجمع الفاتيكاني الثاني، انتقادات من قبل اللاهوتيين المتطوّرين ضدّ هذه الأنظمة، بسبب خلفياتها غير المقبولة.

فمن تلك الخلفيات النظرة "الثنائية" للإنسان التي تفصل فيه الجسد عن النفس، فتعطى النفس الأهميّة الكبرى، إن لم تكن الوحيدة، ويحتقر الجسد ويخاف من نزعاته وأهوائه، لا سيّما الجنسيّة منها.

حتى إنّ بعض التعاليم الروحيّة كانت تعتبر أنّ المثال الأعلى للرجل والمرأة المتزوجين أن يتمّ جماعهما أقلّ ما يمكن، وبأقلّ لذة ممكنة، وأن يمتنعا عن الجماع عندما يبدأ الحبل، حتى مجيء الولد والانتهاج من إرضاعه.

ومن الخلفيات المنتقدة أيضاً إضفاء القدسيّة على "الزرع الإنساني" لأنه حامل للحياة، ومساواته "بالحياة الإنسانيّة". أي الخلط بين الحياة الممكنة والحياة الحاصلة. حتى أنّ البعض كان يساوي بالكره الخطيئة بين إجهاض الجنين ومنع تكوين الجنين، أي بين قتل إنسان ومنع تكوين الجنين، وفي ذلك ما فيه من المغالطة.

والخلفيّة الثالثة التي كان اللاهوتيون المتطوّرون يكتشفونها وينتقدونها في النظرة السلفيّة هي إضفاء القدسيّة على قوانين الطبيعة. فاعتبار وسائل منع الحبل "الطبيعيّة" جائزة لأنها تماشي قوانين الطبيعة، بينما الوسائل "الاصطناعيّة" غير جائزة لأنها تعاكس الطبيعة وقوانينها أمر لا يمتّ إلى الروحيّة المسيحيّة بصلّة. فالطبيعة البشريّة في النظرة اللاهوتيّة المسيحيّة ملأى بالأمور الواجب تطويرها أو الواجب إصلاحها. ولا شيء قدسيّاً فيها لا يمسّ.

والخلفيّة الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي كان اللاهوتيون يكتشفونها وراء تلك النظرة السلفيّة هي "السياسة السكانيّة التضاعفيّة" التي كانت ضروريّة في زمن كانت نسبة وفيات الأطفال مرتفعة، وكان عدد الأولاد المرتفع، في أسرة ما، طاقة اقتصاديّة لا بدّ منها.

نظرة المجمع الفاتيكاني الثاني:

وجاء المجمع الفاتيكاني الثاني ليعطي نظرة هؤلاء اللاهوتيين المتطوّرين صفة رسميّة، في حقل تنظيم الأسرة، كفي حقول كثيرة، وليفتح أمام هؤلاء اللاهوتيين مجال تطوير أوسع وأعمق. إذ إنّ "المجمع" كان دائماً في تاريخ الكنيسة المناسبة الكبرى من جهة للتوليف بين تيارات الكنيسة، لا سيّما الجديدة منها، والوصول إلى "حصيلة الماضي" المضمونة لاهوتياً ومن جهة أخرى لفتح الباب أمام اللاهوتيين تقدّميّة لينطلقوا في سيرتهم التجديديّة المطلوبة في كلّ عصر.

وفي حقل تنظيم الأسرة كانت "حصيلة" المجمع الفاتيكانى بسيطة جداً أمام الناظر سطحياً إلى الأمور، ولكنها بدت ذات أبعاد ونتائج خطيرة أخذت تتكشف شيئاً فشيئاً في تحاليل اللاهوتيين، حتى ان بعضهم أسماها "ثورة" لأنها قلبت مقاييس الحكم على العلاقات الزوجية والأسروية. ففي الوثيقة المسماة "الكنيسة في العالم"، فصل عن الزواج والأسرة، جاء فيه التعاليم التالية:

"إنّ المشاركة العميقة في الحياة والحبّ هي التي تؤلّف وحدة الزوجين. لها قوانينها المرسومة من قبل الله، وهي مبنية على تعاهد الزوجين، أي على عطائهما المتبادل الذي لا رجوع عنه...". وفي سبيل خير الزوجين والأولاد، والمجتمع ذاته، هذا الوثاق المقدّس بينهما ليس تابعاً لهوى الإنسان.

-مؤسّسة الزواج والحبّ الزوجي بطبيعتهما موجّهان لأجل ايلاد البنين وتربيتهم كقمتها وتوحيهما.

- "وهكذا فالرجل والمرأة اللذان من خلال تعاهدهما الزوجي" لم يظلا اثنين بل أصبحا جسداً واحداً، يتعاونان ويتساندان باتحاد شخصيتّهما الحميم واتحاد أعمالهما فيعيان وحدتهما ويعمقانهما أكثر فأكثر.

- "هذه الوحدة الحميمة هذا العطاء المتبادل بين شخصين بالإضافة إلى خير الأولاد، كلّ ذلك يتطلب الإخلاص المتبادل بين الزوجين ويستلزم وحدة لا انفصام فيها.

- "على الزوجين أن يتمّوا مهمّتهما كمساهمين مع الله في خلق الأولاد، بكلّ المسؤوليّة الإنسانيّة والمسيحيّة، في احترام وطاعة الله، وفي اتفاق وجهد مشترك عليهما أن يصلا إلى القرار الصحيح حول مهمّة الايلاد، عليهما أن يأخذا بالوقت ذاته بعين الاعتبار خيرهما وخير البنين الذين ولدوا والذين سيولدون، وعليهما أن يزرنا خير "الشراكة الأسروية" وحاجات المجمع الزمني وحاجات الكنيسة وهذا القرار في آخر المطاف لا يتّخذ إلا الزوجان في حضرة الله".

- "الزواج ان لم يؤسّس لأجل الايلاد فقط. وصفة التعاهد الوثيق العرى يحدثه بين شخص الزوجين وخير الأولاد. كلّ ذلك يتطلب أن يتجسّد الحبّ المتبادل بكلّ صحّة بينهما، وأن ينمو ويزدهر، لذلك حتى عند تعدّد ايلاد البنين يظلّ الزواج تلك الشركة والاتحاد في كلّ جوانب الحياة وتبقى له قيمته وديمومته".

التعليق على هذه النظرة

فالذي نستخلصه من هذه التعاليم يُظهر التطور الهام المتجسّد في المجمع الفاتيكانى الثاني، سنلاحظ :

أولاً أنّه لم يعد يبقَ هناك تصنيف لأهداف الزواج كالسابق، يعتبر الايلاد الهدف الأول إذا لم يتمّ تحقيقه جعل الزواج فاشلاً أو فاسداً، واللغة المعبر بها لم تظلّ قانونية بقدر ما هي لغة حياتية روحية.

-فبدلاً من التصنيف للأهداف هناك شبه تحديد أو تعريف عميق لمعنى الزواج:

"إنّ المشاركة العميقة في الحياة والحبّ هي التي تؤلّف وحدة الزوجين"، فالزواج إذاً هو وحدة الزوجين من خلال المشاركة العميقة في الحياة والحبّ، وهذا التعريف يتجاوز النظرة القانونيّة التي كانت تحدّد عقداً بين رجل وامرأة. فهو حياة وحب، هو

شأن ديناميكي يجعل من وحدة الزوجين لا نتيجة آلية ونهائية للعقد الذي أجريناه أمام
الجهة الصالحة للاعتراف به رسمياً بل نتيجة لمشاركة أعمق فأعمق بينهما في الحياة
وفي الحب.

- هذا لا يعني أنّ العقد لم يعد موجود، وان القوانين الدينية ألغيت، ولكنها كما يتابع
النص، أصبحت أسساً وقواعد لتحقيق الوحدة والمشاركة والحياة والحب: "فهذه لها قوانينها
المرسومة من الله". وهذا تأكيد أنّ الشريعة هي لأجل الزوجين، لا الإنسان لأجل
الشريعة.

"وهي مبنية على تعاهد الزوجين، أي على عطائهما المتبادل الذي لا رجوع عنه".
وهنا أيضاً تفسير للتعاهد أنّه تعاهد. وان التعاهد هو عملية عطاء متبادل، أي شأن حياتي
ديناميكي، من شروط صحته أن يكون لا رجوع عنه: أي ليس عقداً مؤقتاً وتعاهداً
تجريبيّاً.

- أمّا الهدف الأخير أو الغاية فليست الايلاء، بل هي غنية وعميقة: وهي الإنسان
كلّ إنسان له علاقة بهذا الزواج:

- في سبيل خير الزوجين.

- والأولاد.

- "والمجتمع ذاته".

- فالزوجان ليسا وسيلة لايلاء البنين، بل هما هدف أخير وغاية.

والأولاد ليسوا وسيلة لمصلحة الوالدين بل هم هدف أخير وغاية.

والمجتمع ليس وسيلة يستعملها الزوجان وأولادهما، بل هو هدف أخير وغاية.

وان هذا المجمع في جملة واحدة للزوجين والأولاد والمجتمع كغاية مشتركة للزواج هو
تجاوز نهائيّ للتساؤلية السابقة عن الهدف الأوّل والأهمّ، والأهداف الثانوية والأقلّ أهمية.

فالإنسان هو الغاية، كلّ إنسان بدون استثناء. وأي تسخير إنسان لأجل غيره هو إفساد
لصحة العمل أكان العمل زواجاً أو أي عمل آخر.

لذلك يمكن الاستنتاج تفصيلاً أنّه لا يجوز:

- تسخير الزوج لزوجته، ولا العكس بدون شكّ.

- أو تسخير الأولاد لوالديهم.

- أو تسخير الأمّ أو الأب لأولادهم.

- أو تسخيرهم كآفة للمجتمع.

- أو تسخير المجتمع لهم.

في هذا التفصيل لغائية الإنسان المطلقة يمكن اكتشاف المقياس الذي يجعلنا نجسّد كلّ
انحراف أو نقص في مختلف جوانب الحياة الزوجية أو الأسرية، بما فيه أمر تنظيم الأسرة.

فعندما يتابع المجمع الفاتيكانى ويقول: "إن مؤسسة الزواج والحب الزوجي بطبيعتها

موجّهان لأجل ايلاء البنين كقمتها وتتويجها" لا نرجع إلى النظرة القديمة القانونية الجامدة

المضحية بالوالدين وحياتها وحبها، "فالقمة والتتويج" تعبيران للتأكيد على أنّ الايلاء هو

اكتمال للزواج والحب لا هدف خارج عنهما ينتهيان فيه، وهذا يذكر بكلمة الكاتب الفرنسي:

"الحبّ ليس أن ينظر اثنان الواحد باتجاه الآخر، بل أن ينظرا معاً باتجاه واحد".

هذا الاتجاه طبيعياً هو الأولاد، ولكن قد يكون عملاً مشتركاً يعني حياتهما وحبهما كخدمة المجتمع مثلاً.

وهنا لا بدّ من التمييز بين التسخير والاستخدام والخدمة:

فبقدر ما ان تسخير الزوجين أو الأولاد أي استخدامهم هو ضدّ القيمة الإنسانيّة المطلقة التي في كلّ منهم، بقدر ما تكون الخدمة الطوعيّة الحرّة من قبل كلّ منهم تأكيداً على هذه القيمة عند من يخدم بملء حرّيته وعند موضوع خدمته: الإنسان الآخر أو المجتمع.

النتائج على ايلاد البنين والبنات

وعندما يصل المجمع إلى مسألة ايلاد البنين وتحديد النسل بالذات، نجده يؤكّد على مطلقيّة الإنسان في الزوجين والأولاد والمجتمع. إذ يقول:

- في اتفاق وجهد مشترك:

- على الزوجين أن يصلا إلى القرار الصحيح حول مهمّة الايلاد: عليهما أن يأخذا بعين الاعتبار بالوقت ذاته:

. خيرهما.

. وخير البنين الذين ولدوا.

. وخير الذين سيولدون.

- "وعليهما أن يزرنا:

. خير الشراكة الأسرويّة.

. وحاجات المجتمع الزمني.

. وحاجات الكنيسة.

- " وهذا القرار لا يتّخذ، في آخر المطاف إلاّ الزوجان في حضرة الله".

معنى ذلك عملياً أنّ مسؤوليّة ايلاد البنين تقع على عاتق الزوجين فيما يخصّ فرار الوقت المناسب، والعدد المناسب. والمقياس ليس الطبيعة وخصبها، ولا القانون العام أو الشرائع المفصّلة، بل خير كلّ إنسان قد يتأثر من هذا القرار.

أي: أنّ كلّ زوجين، في كلّ مرحلة من حياتهما قبل القرار بمحاولة جديدة للإخصاب، يجب أن يجلسا ويفكّرا في نتائج مجيء ولد جديد بل إنسان جديد إلى العالم، نتائجها على علاقتهم الزوجيّة وعلى حبهما وحياتهما كلّها، فإذا كانت النتائج المرجوة تزيد في اتحادهما وسعادتهما كان ذلك إشارة إيجابيّة لصحة القرار وإلاّ كان إشارة سلبية تجعلهما يؤجّلان القرار.

. ويجب أن يجلسا ويفكّرا في النتائج على صحّة الأم، وعلى إمكانيّة خدمتها الصحيحة للعائلة وعلى مسؤوليّاتها للمجتمع والكنيسة. فان كانت التوقعات سيئة كانت إشارة أخرى لتأجيل القرار.

. ويجب أن يفكّرا في النتائج على الأولاد الذين جاؤوا إلى العالم: على نموّهم وتربيتهم وسعادتهم فان كانت التوقعات إيجابيّة كان ذلك إشارة إيجابيّة لصحة القرار، وإلاّ كانت سلبية تجعلهما يؤجّلانه.

. ويجب أن يفكّرا أيضاً في النتائج على البلاد بالعموم، فإن كان هناك تزايد سكاني كبير، ازاءه بطء في النمو الاقتصادي، ومن ثمّ تدهور في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لدى الجمهور الكبير من الشعب، كان ذلك إشارة أخرى سلبية، بينما إذا كانت البلاد تتناقض سكانيّاً، ويصبح عدد شيوخها أكبر من عدد شبّانها، كانت الإشارة إيجابيّة.

ومن ثمّ يستند الرجل والمرأة على تفكيرهما بنتائج مجيء ولد آخر لهما، لأجل اتخاذ القرار على مسؤوليتيهما. فلا يأتي الولد مفاجأة ضد إرادتهما ورغبتهما بل لأنهما خططا له وتمنياً مجيئه باتفاق تام.

والاتفاق هام هنا. أي إذا كان الزوجان بعد التفكير والتحليل لم يتوصلا إلى اقتناع مشترك فاستنتج الرجل أنّ الإشارة الإيجابية سترجّح كفة الميزان بينما ترى المرأة العكس، فمن الضروري إرجاء القرار، لأنّ الذي سيأتي بدون إرادة الزوجة ورغبتها وذلك يؤثر على الولد الآتي وعلى الأم وعلى جوّ العائلة كلّها وسعادتها.

-أمّا قول المجمع أنّ "القرار يتّخذ الزوجان في حضرة الله" فلا يعني ذلك من جديد تخليهما عن مسؤوليتهما ورميها على الله، لأنّ "الذي يأتي من الله ما أحلاه" كما يردّد البعض، بل المعنى أنّ القرار يجب أن ينبع بحسب قول المجمع ذاته، من المسؤولية الإنسانية والمسيحية معاً، في احترام وطاعة لله، أي أنّ القيم المسيحية التي شدّد عليها الله من خلال المسيح، الإله المتجسّد هي التي تساعد الزوجين على اتخاذ القرار الصحيح، إذ تلك القيم تجعل الزوج يتخطى أنانيته، والزوجة أنانيتهما الزوجين أنانيتهما المشتركة فالله هو ذاك الذي يدعو الإنسان دائماً إلى الأسمى والأفضل.

المعنى الواسع والعميق لتنظيم الأسرة

وهكذا يصبح تنظيم الأسرة عملاً نابغاً، لا من شريعة خارج الإنسان، أي خارج الزوجين، مفروضة عليهما من قبل سلطة دينية أو مدنيّة، بل من وعي وتفكير وحرية ومسؤولية الزوجين، في ضوء متطلبات القيم الإنسانية والروحية التي تشدّد وعيها وحريةتهما ومسؤوليتهما إلى فوق.

بل يصبح تنظيم الأسرة الواعي والمسؤول عملاً كبيراً في تنظيم المجتمع الأفضل، حيث يعتاد الوالدان والأولاد على بناء حياتهما وقراراتهم لا سيّما والعامّة منها، على الوعي والمسؤولية. وحيث الأولاد جاؤوا إلى العالم لا صدفة بسبب قوانين الطبيعة ولا قسراً بسبب قوانين الأديان، بل عن معرفة وحب ورضا ورغبة في مجيئهم، وهذا معنى كلمة المجمع: "على الزوجين أن يتمّوا مهمّتهما كمساهمين مع الله في خلق الأولاد"، إذ إن الإيمان يعلمنا أنّ الله محبّة وأنّ كلّ عمل من الله هو عمل محبّة، وإن أوّل عمل محبّة من قبل الله نحو الإنسان هو عمليّة خلقه، إذا إسهام الزوجين في خلق الأولاد إسهام في عمليّة محبّة. وعندما يقول لنا الإيمان أيضاً أنّ عمليّة الخلق ليست عابرة فقط بل هي مستمرة أي أنّ الله هو خالق دائم للإنسان المخلوق الدائم، أي أنّ الله الآن يحبّ كلّ واحد منا، وإن حبّه الحالي لا الماضي هو فعل الخلق بالذات، يوصلنا هذا الفهم إلى الوعي أنّ إسهام الوالدين في خلق ولدهما لا ينتهي عند وضعه في العالم، بل يكتمل يوماً بعد يوم وهنيهة بعد هنيهة بعملية التربية، فالتربية هي الخلق المستمر.

وإذا تنبّهنا إلى أنّ علاقة الله بالإنسان في عمل خلق ذاته، والخلق المستمر ليست علاقة تسلطيّة فوقيّة، بل علاقة أقصى هدفها توعية الحرية والمسؤولية في كلّ إنسان، وجعله يكتمل شيئاً فشيئاً ليصبح مالكا لمصيره وفاعلاً للتاريخ الإنساني، لتوصلنا إلى مفهوم التربية الوالدية الصحيحة، فهي أيضاً يجب أن يكون أقصى هدفها استقلالية الأولاد واكتمالهم وأخذ مسؤولياتهم في الحياة.

فكلّ علاقة تسلطيّة فوقيّة من قبل الأب أو عاطفية احتوائيّة من قبل الأم تصبح علاقة خاطئة ومخطئة بمفهوم التربية الصحيحة. والمثل السائر " إذا كبر ابنك خاويه" أي أنشئ علاقة معه علاقة الأخ بأخيه يلتقي مع كلمة المسيح:
"لا تدعوا لكم على الأرض سيّدًا أو معلّمًا... أو أبًا فإنكم كلّم إخوة"
(متى 23: 8-10)

تنظيم الأسرة، كما نرى، يصبح عملاً واسع الأطراف بعيد المرامي، لا ينحصر بأمر تحديد النسل، بل يشمل على تطوير الإنسان كلّ إنسان.
-الرجل من حيث هو زوج ووالد،
-والامراة من حيث هي زوجة وأمّ،
-والوالدين معًا من حيث يتفاعلان مع أولادهما في عمليّة التربية المستمرّة،
-والأولاد من حيث يقتبسون في هذا الجو الوعي والحرية والمسؤوليّة لبدء حياتهم على النمو الصحيح.
ويشتمل على تطور المجتمع كله:
. من حيث هو مجموعة أسر، نشأت فيها العلاقات الصحيحة،
. ومن حيث هو علاقات بين هذه الأسر.
فالمتوقّع اذن أن ينمو المجتمع الذي يمارس فيه تنظيم الأسرة بأبعاده كلّها وأن يصبح مجتمعًا إنسانيًا ومؤنسنا.